

اقتراح قانون معجل مكرر

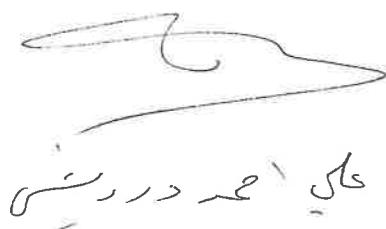
يرمي إلى إعفاء المركبات الآلية العمومية المخصصة للنقل البحري من رسوم
الميكانيك لمدة خمسة سنوات

مادة وحيدة:

خلافاً لأي نص آخر، يعلق ويوقف العمل بمقاييس جميع أشكال النصوص التشريعية المتعلقة برسوم الميكانيك بحيث تغفى من تأديتها المركبات الآلية العمومية المخصصة للنقل البحري لمدة خمسة سنوات ولمرة واحدة فقط ، تبدأ من ٢٠٢١/١٢/٣١ ولغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ ضمناً.

مع التأكيد على الزام أصحاب هذه المركبات بدفع التأمين الإلزامي والتقييد بسائر الشروط ذات الصلة .

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.



٢٢ آذار ٢٠٢١

(تبرير صفة الإستعجال المكرر)

لما كان لبنان يمر بظروف إستثنائية لاسيما بسبب جائحة كورونا وبسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية.

ونظراً إلى الأوضاع الداخلية وواقع التصدير وإعلان التعبئة العامة لمواجهة فيروس كورونا والتمديد لهذه التعبئة مراراً ،

كل ذلك من شأنه أن يبرر صفة الإستعجال المكرر، لذلك جتنا بمذكرة هذه طالبين من دولتكم طرح إقتراح القانون المعجل المكرر المرفق على مجلس النواب في أول جلسة يعقدها ، آملين من المجلس الكريم إقراره وفق المواد ١١٢ ، ١١٠ و ١٠٩ من النظام الداخلي .

٢٢ آذار ٢٠٢١

الأسباب الموجبة :

١. نظراً للظروف الإستثنائية التي يمر بها لبنان والعالم ، ولحالة التعبئة العامة المعلنة من قبل الحكومة بسبب جائحة كورونا، ولضرورة العجلة القصوى ، ولتردي الأوضاع الإقتصادية والمالية والنقدية،
٢. ونظراً إلى الأوضاع الداخلية وواقع التصدير وإعلان التعبئة العامة لمواجهة فيروس كورونا والتمديد لهذه التعبئة مراراً ؟
٣. وبالنظر إلى الواقع الرديء الذي يمر به قطاع النقل البري الخارجي بين لبنان وسوريا وجملة العوائق امام حركة الترانزيت، وأبرزها الرسوم السورية المرتفعة، إضافة إلى الشلل الذي أصاب حركة التصدير عبر مرفأ بيروت، بعد الكارثة التي أصابت في ٤ آب ٢٠٢٠،
٤. وبالنظر إلى الانكماش الاقتصادي الذي تعانيه القطاعات كافة، سيما قطاع النقل البري الخارجي والذي تسبب به انفجار مرفأ بيروت، سيما إصابة ما تبقى من دوره اقتصادية في البلاد بالشلل، حيث توقفت عمليات الاستيراد والتصدير عبر المرفأ الرئيسي، ودخل التجار والصناعيون وكافة المستثمرين في حالة من الضياع نتيجة الفوضى التي حلّت بالجمارك وشركات الشحن ومختصي البضائع بالإضافة إلى إشكاليات أخرى كبرى وعواقب عدّة .
٥. وبالنظر إلى الأوضاع المعيشية وعلى الصعوبات التي يعاني منها أصحاب المركبات العمومية المخصصة للنقل الخارجي.

لذلك وسندأ لأحكام المادة ١١٧ من النظام الداخلي للمجلس النيابي نتقدم باقتراح القانون المعجل المكرر آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشه وإقراره.

٢٢ آذار ٢٠٢١